



Bahīja Simū wa Ḥasan Hāfīzī 'Alawī (Tansīq wa'ishrāf).- *Al-Andalus, tārikhun waḥadāratun. t.1: At-tārikh as-siyyāsī; t.2: Al-mujtama' wa al-ḥadāra*, (ar-Ribā: Manshūrāt Mudiriyyat al-Wathāyiq al-Malakiyyati, 2018), 324p-576p.

بهيجة سيمو وحسن حافظي علوي (تنسيق وإشراف). - الأندلس تاريخ وحضارة. الجزء الأول: التاريخ السياسي؛ الجزء الثاني: المجتمع والحضارة (الرباط: منشورات مديرية الوثائق الملكية، 2018)، 324 و 576ص.

في الحاجة إلى الأندلس، أو التجربة الإنسانية الأندلسية التنويرية في تدبير الاختلاف ونبذ النظرة الضيقة القائمة على العرق أو الدين أو المذهب، ومواجهة التمثلات النمطية المرتبطة اليوم بصورة العالم الإسلامي في ذهنية الآخر. تلك كانت بعضا من غايات تأليف كتاب الأندلس تاريخ وحضارة الصادر عن منشورات مديرية الوثائق الملكية بالرباط سنة 2018، في مجلدين، خصص الأول للتاريخ الأندلس السياسي، وتم بسطه في 324 صفحة، والثاني لدراسة المجتمع والحضارة في 576 صفحة.

يندرج هذا الكتاب ضمن أعمال تركيبيّة جادة أصبحت الحاجة ملحة إليها في الدراسات التاريخية المغربية المعاصرة، ويكتسي أهميته من تقديمه حصيلة التجربة الأندلسية من الناحية السياسية والاجتماعية والفكرية والحضارية. وذلك عبر استثمار تجربة تسعة عشر باحثا من تخصصات مختلفة، عملوا على استدعاء نتائج المنجز الوازن عن تاريخ الأندلس خلال العقود الأخيرة، وتوظيف رصيد وثائقي غني ومتنوع، ثم التجديد في السؤال وتنويع طرائق التحليل، مع حرص شديد من قبل إدارة الإشراف

والتنسيق المكونة من بهيجة سيمو وحسن حافظي علوي على اعتماد الأسلوب الأكاديمي الصرف، والحفاظ على الانسيابية المطلوبة في نسق التحليل.

وينطلق هذا العمل من بحث في مفهوم الأندلس (21-42)؛ فيحفر في أصل التسمية، ويحسم بالقول إنه بقدر الاختلاف الوارد في أصل الكلمة، فإن ثمة إجماع على أن المسلمين أطلقوا تسمية "الأندلس" على مجموع الأراضي الأيبيرية التي امتد نفوذهم إليها، مع استحضار التطور التاريخي لهذا النفوذ وللتسمية تبعاً لذلك؛ فبعد أن كانت تشمل أغلب أراضي شبه الجزيرة الأيبيرية في عهد الأمويين، تطور هذا المجال ليقتصر في الأخير على ما يسمى اليوم بإقليم غرناطة خلال القرن 9هـ/15م، ثم انتهى الأمر إلى إطلاقها على جنوب إسبانيا الحالية. ومن جانب آخر، تساءل الكتاب عن المفهوم التاريخي للأندلس عند العرب والإسبان، وذلك بغرض الإجابة عن سؤال محوري حول ما إذا كان تاريخ الأندلس تاريخاً للعرب والمسلمين أم تاريخاً للإسبان دون غيرهم، أم تاريخاً مشتركاً لا يقصي طرفاً ما في صناعته؟ وبعد استحضار مرجعيات كل رؤية تحليلية على حدة، انتصر العمل لفكرة مركز "مدرسة الدراسات العربية"، والمجهودات العلمية لباحثين إسبان وعرب، والتي عززت أطروحة الإرث المشترك الذي لا يحق لأي أحد احتكاره.

يفتح المجلد الأول صفحاته لتاريخ الأندلس السياسي، فكانت البداية مع زمن "الفتح الإسلامي إلى عصر الولاة" (45-70)؛ وتتبع العمل مختلف مراحل هذا الفتح ودواعيه، وأزاح عنه بعضاً من التشويه الذي ألحق به، ورصد العلاقة بين الفاتحين والسكان المحليين، منبهاً إلى أدوار أخرى اضطلع بها هؤلاء، وتمثلت في إرساء دعائم حضارة إسلامية جديدة من خلال بناء المساجد وسك العملة وفتح الأرض وتعريب الأسماء. أما عصر الولاة، فيحيل في خلاصات العمل التركيبي هذا إلى مرحلة التبعية الإدارية والسياسية لولاية الأندلس لمركز الخلافة في دمشق. وعلى الرغم مما خيم على هذه الفترة من حروب أهلية وهشاشة في الاستقرار، فقد مثلت أيضاً "فترة انتقالية فاصلة بين مرحلة هيمن عليها الطابع العسكري والمواجهة من أجل السيطرة على المجال، وأخرى ممهدة للاستقرار والبناء وترسيخ الطابع السياسي في ارتباط إداري وثيق مع دار الخلافة بدمشق (59)."

يبدأ تاريخ "الأندلس في عصر الإمارة" (73-112)، بوصول عبد الرحمان الداخل إلى الأندلس وتأسيس أول حكم مركزي مستقل عن دار الخلافة بالمشرق الإسلامي. وقد سلط الكتاب أضواء كاشفة على هذا العهد الذي أعطى الملامح الأولى للهوية

الأندلسية، فرصد الخطوط العامة لتشكيل الإمارة الأموية، وأهم الآليات المعتمدة لبناء المؤسسات وتحقيق الوحدة السياسية، وأدوار الحكام في تحقيق الاستقرار والقضاء على بؤر التوتر الكثيرة، إلى جانب الاستمرار في الدفاع عن حدود الدولة، دون إغفال الجانب الدبلوماسي والسلمي. وأنهى هذه المرحلة بإبراز مجمل التحولات التي أسهمت في اختلال هذه الوحدة المركزية وعودة مشاهد التجزئة إلى جانب الثورات ذات الطابع الاجتماعي، والتي أفضت إلى نهاية عصر الإمارة.

ثم جاء عهد "أيام الجماعة" أو "عصر الخلافة بالأندلس" (115-137)، وهو العهد الموسوم بالقوة السياسية والعسكرية والرفعة الحضارية بتعبير مؤلفي الكتاب. وفيه، يقول هؤلاء، تعززت مكانة الأندلس في الحوض الغربي للبحر المتوسط؛ حيث أسس الخلفاء الأمويون لسلطة قوية موحدة بلغت من القوة أن تحصّلت الجزية من الممالك النصرانية المجاورة، ووفد عليها السفراء من الأمم المسيحية، وتدخلت في المغرب في إطار الصراع مع الخلافة الفاطمية. على أن أهم ما ميز هذا العهد، تمثل في الفورة الحضارية التي بصمت تاريخ الأندلس، واستفادت منها الإنسانية، وظلت حاضرة حتى بعد الانهيار الذي مس صرح الخلافة. أي خلال المرحلة الحرجة المعروفة بـ "عصر الطوائف" (141-172)، والذي انقسمت فيه الأندلس إلى نحو 26 إمارة. وبقدر ما سجل هذا العمل صراعات هؤلاء الأمراء فيما بينهم، وتنامي المد المسيحي نتيجة لذلك، فإنه حرص أيضا على مراجعة الأحكام التي حمّلت أمراء الطوائف مسؤولية ما حدث، معتبرا أن تأسيسهم لإمارات كان البديل المتاح في ظل نُذر التفوق المسيحي التي لاحت في الأفق، مثلما سجل أن عصر الطوائف كان من أزهى الفترات عطاء في ميادين الفنون والأدب والعلوم.

ويتابع الكتاب تطور الأحداث المتسارع، فيسجل أن اشتداد شوكة النصارى وبداية استسلام إمارات الطوائف قد عجل من مسألة إجماع بعض أمراءها والفقهاء وعامة الناس على الاستنجاد بالمرابطين (175-209). وبحثا عما يقوي شرعيتهم في الحكم ويدعم مكانتهم في الحوض الغربي للمتوسط، ورغبة في نصرته المسلمين، وقبل ذلك إحكام القبضة على البوغاز لأهميته الاستراتيجية، دون إغفال أهمية الرهانات المادية التي لم يشر إليها الكتاب، تدخل المرابطون بجيوشهم في الأندلس، وتمكنوا من وقف الزحف المسيحي، وأنهوا حكم ملوك الطوائف فوحدوا الأندلس تحت رايتهم، كما استطاعوا تقديم نموذج متميز في الدفاع عن الإسلام ووقف الزحف النصراني،

وكذا في تدبير الشأن العام بالأندلس. غير أن ضربات كثيرة تلقاها وجودهم هناك، أسهموا في كثير منها، وعجلت بإنهاء هذا الحضور. وقد ورث الموحدون (213-235) عن المرابطين مهمة الدفاع عن الأندلس، واستمروا في إخضاعها لحكم العدو، لكن تدخلاتهم العسكرية لم ترق إلى المستوى المطلوب، ففسر الكتاب ذلك بتركيزهم على الجبهة الشرقية بإفريقية، واحتدام الصراع بين الأمراء الموحديين واستعمالهم للأندلس في هذا الصراع. وعلى الرغم من الجهود المبذولة في هذا الشأن، فقد انتهى الأمر بهزيمة العقاب التي كانت "سببا في هلاك الأندلس"، إذ بعدها انهار الوجود الموحد في فيها، وتصاعدت وثيرة حروب الاسترداد، ثم حدث أن تأسس كيان بني الأحمر في غرناطة.

ويقر مؤلفو الكتاب بأنه لا يمكن إغفال فضل مملكة "الأندلس الصغرى" أو غرناطة النصرية (239-255) في الحفاظ على شعلة الحضارة الأندلسية متقدة رغم الأجواء السياسية المضطربة وانقلاب موازين القوى لصالح المسيحيين. كما يصرون على ضرورة الانتباه لدور بني مرين (259-324) في دعم هذه الشعلة، إما بشكل مباشر عبر الحملات العسكرية التي قادها هؤلاء، أو عبر خطة "الغزاة" التي استمرت في الحضور بالأندلس طيلة هذه المرحلة. غير أن الظروف العامة في الحوض الغربي للبحر المتوسط أدخلت الأندلس في مسلسل طويل من الاحتضار، انشغل فيه أهل العدو بوصول أولى ضربات المسيحية إلى شواطئهم، وانتهى الأمر بسقوط غرناطة آخر معاقل المسلمين سنة 897هـ/1492م.

وتفسح الصفحات الأخيرة من الجزء الأول من هذا الكتاب المجال لعرض التحولات الجوهرية التي مست المجتمع الأندلسي ما بعد سقوط غرناطة؛ والمتمثلة أساسا في اضطراب ما تبقى من المسلمين واليهود هناك إلى العيش في كنف النصراري، فأسهم الاضطهاد والتنكيل في تواتر هجراتهم وفرارهم نحو المغرب أو المشرق، وإصرار بعض من بقي منهم على التمسك بمعتقداتهم. وقد توقف الكتاب عند التباين الحاصل بين مواقف الحكام المسيحيين الذين سمحوا لهؤلاء بالحفاظ على خصوصيتهم، وبين موقف الكنيسة التي أنشأت محاكم التفتيش وعرقلت مساعي التعايش لصالح الاضطهاد أو الفرار أو القبول بشروطها القهرية.

وينتقل الجزء الثاني من هذه المحاولة التركيبية الجادة إلى ملامسة قضايا المجتمع والحضارة. ويمكن للقارئ أن يستجلي أهمية الجهود المنجزة في هذا الاتجاه؛ إذ تسمع المعطيات المقدمة بالتعرف على مجمل سمات التجربة الحضارية الأندلسية الفريدة بتنوعها

التميز. وفي هذا الاتجاه، يؤكد منسقا العمل على سمة التسامح والتعايش التي بصمت تاريخ الأندلس رغم طول أمد المواجهة بين دار الاسلام ودار المسيحية. ويمكن تبين بعض من ذلك في طبيعة المجتمع الأندلسي (15-108) المتسم بتساكن عناصر إثنية مختلفة عرقيا وعقائديا ولغويا وثقافيا، وفي الكتاب تعريف تفصيلي لهذه المكونات وأدوارها وإسهاماتها، سواء تعلق الأمر بالعرب، أو الأمازيغ، أو المولدين، أو الصقالبة، أو الزوج، أو أهل العهد والذمة. وقد حرصت هيئة التأليف على تأكيد خاصية التعايش الفريدة التي ميزت تساكن هذه المكونات، مع تركيزها على التسامح الديني الذي وسّم أوضاع اليهود ثم النصارى بالأندلس لإثبات فريدة هذه التجربة.

وعلاوة على ما سبق، يوفر المؤلف معطيات مهمة عن تراتبية المجتمع الأندلسي؛ معتمدا في ذلك على تصنيف هرمي يجعل طبقة الخاصة في قمة الهرم، وتتألف من محتكري السلطة والنفوذ والجاه والثروة، ويصنف العامة في قاعدة الهرم، مع عرض لأوضاعها بوجه عام. وفي وسط الهرم، حديث عن طبقة متوسطة ظل تأثيرها ضعيفا في المجتمع، وغاب عنها الوعي بأهمية موقعها. فضلا عن ذلك، انفتح المؤلف على الأسرة الأندلسية ومكوناتها، وقدم تفاصيل مهمة عن المرأة الأندلسية وأدوارها الفاعلة. وختم هذا المحور بحديث عن جوانب من الحياة الاجتماعية؛ وفيه تعريف بأساليب العيش وأنماط الحياة الأندلسية من غذاء ولباس واحتفالات وأعياد وغيرها. ومن المهم أن نسجل في هذا الباب أن كثيرا من معطيات هذا المحور قدمت دون غيرها في سكونية وثبات، وكان من الممكن إخضاعها للتحليل وفق متغيرات المجتمع الأندلسي على امتداد قرون هذه التجربة.

ويرصد الكتاب في المحور الخاص بـ"الاقتصاد الأندلسي" (111-144)، مجمل العوامل المتحكمة في موقف أهل الأندلس الإيجابي من الفلاحة، وهو ما مكنهم من تحقيق ما سمي بـ"الثورة الفلاحية"؛ ويجمع ذلك في الجغرافيا التاريخية التي وفرت مؤهلات تضاريسية ومناخية ومائية، وتنوع التركيب البشري للمجتمع. ثم البنية العقارية التي اعتبرت قاعدة مادية لتطوير أنظمة الاستغلال الزراعي، ونوع الضرائب، وخضوع الأرض لإعادة التشكل المستمر عبر تاريخ الأندلس، إلى جانب البنية الفكرية المساعدة، ثم فعالية تنظيم السلطة المركزية للمجال الفلاحي وتدييره بالأندلس. أما النشاط الحرفي، فارتكز هو الآخر على تداخل المؤهلات الطبيعية والبشرية والتقنية والتنظيمية، التي شكلت نسقا بنيويا أسفر عن تنوع إنتاجه في مجموع المجال الأندلسي.

وبالمقابل، ضم الكتاب ما يثبت أن الأندلس جسدت قوة تجارية مهمة في البحر الأبيض المتوسط بشكل عام، مع ملاحظة أساسية شملت في ارتباط قوة هذا النشاط أو ضعفه بالعامل السياسي والوضع الأمني الداخلي والخارجي بشكل عام.

وتنتقل هيئة التأليف بعد هذا إلى عرض التجربة الدينية والثقافية الأندلسية (147-214)، فتؤكد أن الأندلس تميزت بحركة ثقافية مهمة في مختلف المجالات، ورصدت ازدهار الدراسات القرآنية والحديثية بمختلف علومها، ومسار تطور المذهب المالكي، ثم اتجاهات الفكر العقدي السائدة في الأندلس، وفي كل ذلك ما يعكس قيمة الإبداع الذي اتسم به العقل المسلم في إنتاج المعرفة المرتبطة بالشرعية وتوظيفها لتأطير الأمة وحفظ وحدتها. ومن زاوية أخرى، وجهت عنايتها لتبيان حظ اليهود من هذه الثقافة وإسهامهم الفعال في إنتاجها، ودور الثقافة الأندلسية في تطور المعارف واللغة العبرية، وكذا دور اليهود في نقل المعارف العربية الإسلامية إلى الغرب.

وفي مجال الفلسفة (245-277) والعلوم التجريبية (281-311)، أوفى الكتاب الأندلسيين حقهم في إبراز ما حظيت به الفلسفة وعلوم الرياضيات والطب والفلك والفلاحة من اهتمام خاص ومتفرد عند هؤلاء. وتجلي ذلك في كثرة التأليف في هذه الميادين، وازدهار عمليات ترجمة التراث القديم في تلك العلوم، مما أسهم في إحداث تراكم نظري في مجال الفلسفة والعلوم التجريبية، ويكشف عن إسهام الأندلسيين في إغناء الفكر العلمي الإنساني. أما في مجال العلوم الإنسانية (315-362)، فقد أثبت الكتاب رسوخ قدم الأندلسيين في علم التاريخ، وتتبع تطور المعرفة التاريخية الأندلسية من زمن الرواد الأوائل إلى عهد ابن الخطيب، مع رصد تنوع أنماط التأليف التاريخي لدى هؤلاء. وفضلا عن التاريخ، سجل الكتاب نبوغ الأندلسيين في مجال الجغرافية وإسهامهم المتميز في تطوير المعرفة الجغرافية.

وفي القسم الخاص بالحياة الأدبية (365-425)، أفرد الكتاب صفحات كثيرة للتجربة الأندلسية في مجال الإبداع الأدبي، ورصد إسهام الأدباء والشعراء الأندلسيين في صناعة الدوق الأندلسي، وتجاوبهم مع واقع مجتمعهم وانشغالاته وأفراحه وأتراحه. ومن خلال أعمالهم، يمكن استجلاء ذلك التسامح والبعد الإنساني الذي بصم المجتمع الأندلسي طيلة "العصور الوسطى". وفي ذات الاتجاه، رصد العمل تبوء اللغة العربية لمكانة متميزة في مجال الإنتاج العلمي والأدبي الأندلسي، ومن الأدلة المعتمدة لتأكيد ذلك، إقبال المسيحيين على قراءة الكتب العلمية باللغة العربية أكثر من غيرها، وانفتاحهم على

الانتاج الأدبي الأندلسي تأثرا ومحاكاة. ولم يغفل الكتاب الحديث عن الموسيقى الأندلسية (429-463)، فأثبت أن بلاد الأندلس شكلت فضاء أمثل لتلاقح المعارف الموسيقية وتمازج الممارسات الغنائية وما ارتبط بها من أدوات ووسائل، فكان من نتائج ذلك أن تبلورت شخصية أندلسية أصيلة ومجددة في مجال الموسيقى أسهم في إبداعها وتطورها تنوع العناصر المكونة للمجتمع الأندلسي وثراء ثقافتها الأصلية.

ويختتم هذا العمل الضخم محاوره بفصلين؛ الأول عن أنواع الخطوط الأندلسية (467-491)، وفيه جرد تفصيلي لتطور الخطوط العربية المعروفة وتبيئتها في الأندلس، وحديث عن تميز الأندلس بخط أضحى من أشهر الخطوط العربية. أما الثاني، فخصص للخط والعمارة بالأندلس (495-536)، ويبرز حرص الأندلسيين على إبراز مظاهر الهوية العربية الإسلامية في المساجد والقصور والمباني المدنية. حيث تمكن المسلمون من بصم الأندلس بملامح متميزة لا تزال شاهدة على إسهامهم الحضاري إلى اليوم.

وإجمالا، فإننا أمام حصيلة تركيبية وموسوعة بنفس علمي وأكاديمي جاد لتاريخ الأندلس، السياسي والاقتصادي والاجتماعي والفكري والثقافي والديني والعمراني، لا شك أنها تمثل إضافة نوعية للباحثين في تاريخ الأندلس تخصيصا وتاريخ الغرب الإسلامي عموما. واستحق القائمون على الفكرة والإنجاز الشكر الجزيل على المجهود والاجتهاد.

حميد تيتاو

جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس